جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

مذكرة تفاهم
بين
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
و
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

إن الأمانة العامة لجامعة العربية والمشار إليها لاحقاً (الأمانة) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة المشار إليها لاحقاً (اللجنة) والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين،

شعوراً منهما بضرورة تطوير التعاون المشترك فيما بينهما وتوسيعه وتعزيزه، لخلق شراكة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والأفريقية بما يمكنها من مواجهة التحديات المتعددة والمتزايدة، ومن أجل العمل على تضافر جهودها لتحقيق الأهداف التنموية والرفاهة لشعوب دولهما الأعضاء.

وإذ يشيرا إلى اتفاق التعاون الموقع بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومذكرة التفاهم بشأن التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الموقعة في تونس بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 1984 ، وقناعة منهما بما يلي:

- إن من أهداف جامعة الدول العربية الرئيسة تحقيق التنمية المستدامة في دولها عبر تطوير وترقية التعاون العربي المشترك وتقوية القدرات الجماعية العربية ودعم خطوات الإصلاح الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مستقبل أفضل لشعوبها، وكذلك من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتحتل منظومة الأمم المتحدة، في هذا المجال موقع الأولوية.

- إن جامعة الدول العربية في سعيها لتحقيق أهدافها التنموية تلتزم بالمواثيق والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- إن من أهداف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية وتعزيز التعاون والتكامل بين دولها والمنظمات الدولية والإقليمية على الصعيدين القاري ودون القاري. وكونها المنظمة الإقليمية للأمم المتحدة في أفريقيا، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعتبر الجهة المناط بها صياغة وتطوير الأنشطة والبرامج التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاحتياجات وأولويات الدول الأفريقية فيها، وكذلك - في أغلب الأحيان - القيام بدور الوكالة المنفذة لهذه الأنشطة والبرامج.

- إن جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في سبيل انجاز أنشطتهما، يسعيان إلى إقامة علاقات راسخة للتعاون المشترك فيما بينهما ومع المنظمات الإقليمية والدولية وصولا لتحقيق الأهداف التنموية. وأن الطرفان يعتبران قرارات الأمم المتحدة ووكالاتها والجامعة العربية ومجالسها الوزارية المتخصصة المتعلقة بالعمل المشترك محفزا أساسيا من أجل تعزيز التعاون بينهما في كافة المجالات.

وبناء على ذلك اتفق الطرفان على ما يلي:

أولا: التشاور المشترك وتبادل المعلومات:

1. يتم التشاور الدوري بين الطرفين لترقية وتوسيع مجالات وبرامج التعاون، وتنسيق النشاطات المشتركة ووضع تصور للبرامج والأنشطة المستقبلية، وتحديد دور كل جهة في تنفيذها، وذلك منعا للتكرار وتفاديا للازدواجية وتحقيقا للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، مع إمكانية التعاون والاشتراك مع جهات أخرى في سبيل تنفيذها.
2. تبادل البرامج وخطط العمل والنشاطات السنوية في بداية كل عام، لأجل التشاور والتنسيق والتعاون في تنفيذها ضمن نطاق صلاحية أيا من الطرفين، وفي حدود إمكاناته وموارده.

3. يتبادل الطرفان الوثائق والمعلومات في كافة الأمور ذات الاهتمام المشترك، مع مراعاة الإجراءات التي قد تكون ضرورية في بعض الأحيان لضمان سرية المعلومات والوثائق أو محدودية تداولها، ويمكن تبادل المعلومات والوثائق الخاصة بمشروعات محددة بناء على طلب أي من الطرفين.

4. يقوم الطرفان بتبادل الدراسات والأبحاث والتقارير وأوراق العمل والمطبوعات التي تخص قضايا التنمية المستدامة والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

5. يدعو الطرفان كل منهما الأخر للتقدم بمبادرات جديدة خلاقة للمواضيع ومجالات العمل التي تغطيها مذكرة التفاهم، وأن يتم التشاور بينهما حول سبل وضعها موضع التنفيذ.

ثانيا: النشاطات المشتركة:

1. يسعى الطرفان إلى تعزيز وتنسيق جهودهما لدعم التعاون والتكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية والأفريقية، وأن يقوم خبراء من الجانبين بالتشاور لتحديد مجالات العمل للبرامج المشتركة وإجراءات تنفيذها بالتماشي مع الأنشطة السنوية المعتمدة لدى أيا من الطرفين.

2. يقوم الطرفان بأنشطة مشتركة تهدف إلى زيادة التنسيق والمواءمة بين سياسات وبرامج التنمية في الدول العربية والأفريقية في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك. مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف التنموية للألفية.

- تشجيع زيادة التجارة بين الدول العربية والأفريقية.

- تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المحلية في الدول الأفريقية والعربية.

- حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

- رفع كفاءة مصادر الطاقة وترشيد استخدامها، وزيادة مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية والأفريقية.

- تعزيز التعاون التعليمي والعلمي والتقني، وجسر الهوة التكنولوجية.

- تشجيع استخدام منهجيات ونظم معلومات ومصطلحات إحصائية متشابهة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يسهل المقارنة.

- التعاون في تطوير وتوسيع وربط شبكات النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية بين الدول العربية والأفريقية.

- تنمية وتطوير المستوطنات البشرية وبذل الجهود لتقليل مناطق السكن العشوائية والتعاون في مجالات السياسات الإسكانية والتنمية العمرانية والاهتمام بالحفاظ على المدن التاريخية والعتيقة وتنميتها.

- وضع وتطوير السياسات الاجتماعية والسكانية، وخاصة المعنية بتشغيل الشباب، والهجرة، ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

- إعداد البرامج المشتركة التي تساعد في صياغة سياسات لخفض الفقر، وتقديم الدعم للبلدان الأقل نموا في المنطقتين.

- الإعداد المشترك لبرامج التدريب والتأهيل بهدف بناء الموارد البشرية وتعزيز القدرات الذاتية وزيادة الإنتاجية.

- تقديم الدعم إلى البلدان التي عانت، أو لا تزال تُعاني، من نزاعات مسلحة لوقف العدائيات وإعادة توطين النازحين وإعادة إدماج المناطق المتأثرة.

3. يسعى الطرفان للعمل على تنفيذ القرارات والبرامج، ذات الاهتمام المشترك لكل منهما، التي تم إقرارها على الصعيدين الدولي والإقليمي بالتعاون فيما بينهما كل ما كان ذلك ممكنا.

4. يقوم الطرفان مشتركين بدراسة وإعداد مشاريع للتكامل والتنمية الإقليمية في المجالات التي تحظى بالأولوية في الأقاليم المختارة، والعمل على إيجاد مصادر تمويل محلية وإقليمية ودولية، وفق الأنظمة واللوائح لكل منهما.

5. يقوم الطرفان بتوقيع اتفاقات خاصة محدودة المدة لانجاز برامج محددة، كلما اقتضى الأمر القيام بنشاط مشترك في مجال معين يتطلب إجراءات خاصة. تحدد في تلك الاتفاقات أسس وشروط العمل المشترك، ومدة الانجاز، وأدوار الشركاء، ومساهمة كل طرف وغير ذلك من المتطلبات، يجوز تعديل تلك الاتفاقيات بموافقة الطرفين.

6. يمكن الاستعانة بالمستشارين والخبراء لدى أي من الطرفين لتقديم المشورة الفنية لنظرائهم أو للمنظمتين وبما لا يتعارض مع أنظمة الطرفين.

ثالثا: <u>التمثيل والمشاركة في الاجتماعات:</u>

مع مراعاة النظم والقرارات المعمول بها لدى الطرفين، يقوم كل طرف بدعوة الطرف الآخر لحضور اجتماعاته بصفة مراقب، ولتحقيق التعاون والتنسيق المنشود يؤكد الطرفان على أهمية المشاركة في الاجتماعات بمستوى عال، وعلى وجه الخصوص الاجتماعات التالية:

<u>1 - اجتماعات جامعة الدول العربية التي تُدعى إليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:</u>

- اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية (على المستوى الوزاري).
- اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.
- اجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة لجامعة الدول العربية والمعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- اجتماعات اللجان الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة.

- اجتماعات لجنة التنسيق العليا بين الأمانة العامة والمنظمات العربية المتخصصة والصناديق العربية، واجتماعات لجانها القطاعية.

2 - اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التى تُدعى إليها جامعة الدول العربية:

- اجتماع المجلس الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- اجتماعات اللجان الإقليمية الحكومية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- اجتماع مجموعة التنسيق الإقليمية بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في القارة.
- الاجتماعات الفنية المتخصصة والندوات وورش العمل ومنتديات التنمية لأفريقيا.

رابعا: الآليات التنفيذية:

1. لضمان التواصل والتشاور وتبادل المعلومات على أفضل وجه، أن:

- تقوم البعثة الدبلوماسية الدائمة لجامعة الدول العربية لدي إثيوبيا والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا بدور ضابط الاتصال بين جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعيين ضابط اتصال لدى الجامعة العربية في القاهرة.

2. تشكيل لجنة مشتركة مكونة من مسئولين من الطرفين لمتابعة وتقويم التعاون والتنسيق بين الطرفين في ضوء التحديات والفرص المتاحة والمشاكل الماثلة. تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها السنوية بالتناوب في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وفي مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا، وتقوم الجهة المضيفة بالإعداد للاجتماع السنوي وتنظيمه، على أن تتحمل كل جهة كلفة مشاركة وفدها.

خامسا: ترتيبات عامة

يجوز تعديل مذكرة التفاهم بموافقة الطرفين ويسري العمل بالأحكام المعدّلة بعد المصادقة عليها من قبل الطرفين.

وإثباتا لما تقدم وقع الطرفان بواسطة ممثليهما المعتمدين والمذكور اسم كلٌّ منهما على هذه الاتفاقية، في القاهرة يوم الأحد الموافق 18 مارس 2012.

تمّ تحرير هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغتين العربية والانجليزية، ولكل منهما ذات الحجة.

عن
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

عبد الله جانح
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي

عن
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

د. محمد بن إبراهيم التويجري
الأمين العام المساعد
للشئون الاقتصادية